Persecution of Arab Thinkers (Ali Abdel Razek as an example)

Hawraa Kamel Wadi
hawraa.Kamel1205a@coart.uobaghdad.edu.iq
Asst. Prof. Ali Jabbar Annad (Phd.)
qualityali2017@gmail.com
University of Baghdad – College of Arts

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v3i143.3943

Abstract:

Since the early days of philosophical thinking, the philosopher tried to change his reality and those around him. Some philosophers faced plights, abuse, injustice, tyranny, and intellectual and physical absence. "Ideas" have no homeland, creed, sect, or address. That is, intellectual and cultural products are not the property of anyone and are not exclusive to anyone, as they belong to all of humanity, so they wanted to save humanity. We tried to focus on some of the personalities who were persecuted in contemporary Arab thought, so we chose, (Ali Abdel Razek).

Keywords: persecution, rationality, distress, philosophy, freedom, thinking.

اضطهاد المفكرين العرب (علي عبد الرازق انموذجاً)

الباحثة: حوراء كامل وادي
جامعة بغداد/كلية الآداب/ قسم الفلسفة

أ.م.د. علي جبار عناد
جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم الفلسفة

(مُلَخَّصُ البَحث)

منذ أيام التفكير الفلسفي الأولى حاول الفيلسوف تغيير واقعه ومن حوله، فواجه بعض الفلاسفة المآسي والإساءة والظلم والاستبداد والغياب الفكري والجسدي. فـ "الأفكار" ليس لها وطن ولا عقيدة ولا مذهب ولا عنوان، أي أن المنتجات الفكرية والثقافية ليست ملكًا لأحد ولا تقتصر على أي شخص؛ لأنها ملك للبشرية جمعاء، لذلك أرادوا إنقاذ البشرية، وحاولنا التركيز على بعض الشخصيات التي تعرضت للاضطهاد في الفكر العربي المعاصر، فاخترنا (علي عبد الرازق) أنموذجًا.

الكلمات المفتاحية: الاضطهاد، العقلانية، محنة، فلسفة، الحرية، التفكير.

مقدمة:

تكميم الأفواه والتضييق على حرية الآخر ومصادرة رأيه وتهميشه بشتى الوسائل، بدءً بعدم السماح له بالتعبير عمّا يريد التعبير عنه وكيل اقذع الاتهامات الكاذبة والكيدية إليه للنيل من شخصه وافكاره والطعن بمعتقداته ومقدساته دونما حجة أو برهان وصولاً إلى

اغتياله معنوياً وطمس افكاره، سمة بارزة من سمات التيارات السلفية الرجعية التي تبذل الغالي والنفيس في سبيل اطفاء إي شمعة على الطريق، لأن الضوء، مهما كان ضئيلاً كفيل بالكشف عن غاياتها الحقيقية ومطامعها في تسنّم سُدة الحكم واحكام سيطرتها على مقاليد السلطة من غير وجه حق، على الرغم من ان الشرائع السماوية، سيما الشريعة الحنيفية السمحاء لا تفتأ تخاطب عقول بني آدم، بل تفرض عليهم التفكير والخروج بما ينفع الناس، بله المواثيق والعهود الدولية، والدساتير والقوانين الوضعية. فاذا اعيتها الحيلة دون تحقيق ما تصبو إليه، عمدت إلى اسلوبها الثاني: القمع بالعنف المادي: ترهيب وتخويف وتهديد وتغييب قسري وسجن ونفي وتعذيب وحرق وتشريد وتهجير إلى غير ذلك. فان لم تنفعها كل هذه الأدوات، كان آخر الدواء الكي: القتل والتصفية الجسدية والمحو من خارطة الوجود. غير انه لا يصحّ في خاتمة المطاف إلاّ الصحيح ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ﴾ (الرعد١٧.).

الإنسان كائن اجتماعي، بمعنى انه لا يستطيع العيش إلاّ مع افراد من بني جنسه، عيشة تكافلية يتبادل فيها المصالح المادية والمعنوية مع الأفراد الآخرين. وحيث ان المصالح عرضة للتضارب والأفكار والآراء محل للتعارض والتقاطع، بل والتناقض، اسوة باختلاف بني البشر من حيث معطياتهم المادية من طول وعرض ووزن ولون بشرة الخ، كان لابد من تنظيم الأسس التي تقوم عليها حياة الجماعة على نحو يضمن العيش المشترك من جهة والحرية الفردية من جهة اخرى. وعلى هذا فقد نادى الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون الأقدمون، منذ عصور موغلة بالقِدم، بضرورة التوفيق بين الإنسان بصفته كائناً فرداً ضمن جماعة من بني جلدته، وبصفته كائناً فرداً يتمتع بقدر من الحرية لا يتعارض مع مصلحة الجماعة. ثم جاءت الشرائع السماوية، الموسوية والمسيحية والإسلام لتنظّم حرية الرأي والمعتَقَد. ومع ان الشريعة الإسلامية كانت خاتمة الرسالات السماوية، بقوله جلّ وعلا ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلام دِينًا﴾ (المائدة ٣) وقوله ﴿وتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (الأنعام – ١١٥) وقوله جلّ شأنه ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإسلام ۗ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (آل عمران – ١٩) ومع انه سبحانه ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام – ١٨) وانه ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾ (البروج –١٦) وانه ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس – ٩٩) فانه على الرغم من هذا كله وقدرته التي لاتحدّها حدود يقرر انْ ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة – ٢٥٦) ليحقق مبدأ شرعية

العقاب. فقد محض سبحانه الإنسان العقل والقدرة على التفكير وحرية اتخاذ القرار، وبالتالي خيار اتباع السبيل ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ (الإنسان – ٣) و﴿هَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد– ١٠). واذا كان الخالق سبحانه ترك للإنسان حرية الخيار، وحظر على رسوله الكريم اكراهه على اعتناق ديانة ما، ولو كانت الإسلام، الرسالة السماوية الخاتمة، فمن باب اولى ن يُحظر على السلطان الدنيوي أو أي فرد أو مجموعة من افراد المجتمع اكراه فردٍ أو جماعة على اتباع دبن ما. كيف السبيل اذاً إلى هداية من لايؤمن برسالة الإسلام؟ يقول تعالى ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ (النحل– ١٢٥).

السبيل اذن "المجادلة بالتي هي احسن" لا "القهر والعنف والإكراه"، لأنه، تبارك اسمه، ادرى واعلم بلا قيمة ديانة لاتقوم على القناعة الشخصية التامة بها، والرضا القلبي الحر بتعاليمها والإستعداد الكامل للإلتزام بها. أما ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (الحج – ١٧).

تبين كل هذه الآيات الكريمات، وسواها في القرآن الكريم، مدى فسحة حرية الرأي والمعتقد التي شرّعها البارئ لعباده، وهو الأعلم بهم، والأدرى بما يُصلح احوالهم .

والهدف من اختيار الموضوع لتسليط الضوء على آراء الدكتور مصطفى عبد الرازق ومواقفه من التيارات المتشددة، السلفية خاصةً، وتعرّضه للمحن.

كما يهدف البحث إلى لفت الانتباه إلى ما لحق، وما زال يلحق، بكل ذي فكر مختلف عن السياق العام، بسبب الجهل والتعصّب الأعمى لمعتقدات وأفكار غير صحيحة عن الدين الحنيف السمح، الدين الذي منح الحرية حتى للمختلفين معه، ومن باب أولى، أن يبيح لمعتقديه فسحة من الحرية لا تخرج عن الثوابت.

ومن جملة أسباب اختيار هذه الدراسة لفت الانتباه إلى أهمية رفع مستوى الوعي في عموم المجتمع ودعوة كل إنسان إلى الإفادة من الموهبة التي حباه الله بها ودعاه مراراً وتكراراً في كتابه العزيز إلى الإفادة منها وتسخيرها لفهم الكون والحياة: العقل، فلولا العقل لتساوى الإنسان والبهيمة، بعبارة أخرى، إذا أغلق الإنسان عقله ولم يوظفه في ما ينبغي أن يُوظّف فيه كان هو والحيوان سواء، لن ينتهي كل إعمال للعقل إلى كفر وإلحاد، بل ان الإفادة من العقل والاطلاع على الآخر المختلف أدى أحياناً إلى اعتناق غير المسلمين الإسلام لما وجدوا فيه من فسحة للعقل ودعوة للتفكير، كما يدعو البحث، بصورة غير مباشرة، إلى التأني في إصدار الأحكام على الآخرين ظناً بكفرهم أو لأن فلاناً من الناس وسمهم بالإلحاد والمروق من الدين.

ولنا في رسول الله "عليه وعلى آله الصلاة والسلام" أسوة حسنة في قوله: "أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟" للمقاتل الذي قتل عدوه بعد أن نطق الشهادتين.

وتتمحور اشكالية الدراسة الحالية عن الإجابة على ما إذا كانت المحن التي تعرض لها الفلاسفة والمفكرون ناجمة عما أفصحوا عنه من آراء وما وضعوه من كتب تضمنت عصارة أفكارهم، أو أن السبب الحقيقي لما حلّ بهم إنما هو التعصّب الديني والتصدي لكل ما يتعارض أو يختلف، ولو في جزئيات ثانوية، مع النمط السائد من التفكير؟ أو هل إن المصالح السياسية من سلطة ومال هي السبب وراء التنكيل بكل قائل برأي لا يطابق التيار المهيمن؟ وقد قسمت الدراسة إلى: أولًا حياته والجوانب السياسية والثقافية، وثانيًا: آراء علي عبد الرازق الفكرية:

أولًا: حياته والجوانب السياسية والثقافية:

أ- حياته الثقافية وكتبه:

ولد الشيخ علي عبد الرازق سنة ١٨٨٧، في مصر في قرية في محافظة المينا في صعيد مصر، تعَلم في الكتاتيب وحفظ القرآن الكريم وهو صغير ودرس في الازهر، وحين افتتحت في مصر الجامعة الاهلية التحق بها مع حفاظه على دراسته في الازهر وفي عام ١٩١٢ تخرج من الازهر وحصل على شهادة العالمية، وعند تخرجه سافر الى انكلترا وواصل دراسته في جامعة اكسفورد، لكن اندلاع الحرب العالمية الاولى، اضطر للرجوع الى مصر وعند رجوعه عين قاضي شرعي.

وكان علي عبد الرازق يكتب مقالات عديدة في جريدة السياسة التي كان يصدرها حزب الاحرار الدستوريين، وحاظر في جامعة القاهرة ودرس طلبة لدكتوراه عشرين عام، والف العديد من الكتب، وفي سنة ١٩٢٥ قد اثيرت ضجة كبيرة على علي عبد الرازق بعد تأليفه كتاب الإسلام وأصول الحكم، مما أدى الى تقديمه للمحكمة التأديبية التي أقامها الازهر ضده، وقرر بمقتضاها أن يخرج من زمرة علماء المسلمين وسحب شهادة العالمية منه، وبعد ما تسلم أخيه منصب مشيخة الازهر أعاد الشيخ علي عبد الرازق إلى موقعه، وعين وزير الاوقاف فترة قصيرة ١٩٤٨كما شغل عضوية مجلس النواب، ومجلس الشيوخ وعين عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة وتوفي في ١٩٦٦ (مصطفى عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٣١-٣٢) .

(ورغم أن علي عبد الرازق قد ألف ثلاثة كتب أخرى فإنه لم يعرف إلا بكتابه الرابع، الذي رام منه فصل الدين . عن السلطة فصلاً ظاهرا لا لبس فيه ولا مماحكة أو مداورة. ولم يشأ أبدا أن يقف في منتصف المسافات، أو يميل إلى أنصاف الحلول في قضية شائكة، طالما سببت لكل من أبدى فيها رأيا يخالف التصور الموروث أذى تراوح بين التجهيل

والتفسيق وصولاً إلى التكفير، أو على الأقل المحاكمة والطرد من هيئة كبار علماء الأزهر) (مصطفى عبد الرازق،، ٢٠١٢، ص٣٥)

فلا يفهم الكتاب بدون أن نفهم الوضع السياسي الذي كانت تمر به الأمة الإسلامية، لذلك جاء الكتاب كردة فعل على الاوضاع أنذك، وحاول الشيخ علي عبد الرازق أن يرجع الى أصل الخلاف الذي فيه يتنازعون ويختلفون، فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ وما قبلها الثورة الكبرى ١٩١٦، والتغير السياسي الكبير الذي حدث في سياسة العالم وخاصتاً ما حدث في الدولة العثمانية ، والغاء منصب الخلافة وعزل الخليفة رسمياً على يد كمال أتاتورك، وبدأت تركيا الحديثة.

(ثم ظهور جمعيات تدعو إلى مؤتمر للخلافة، أبرزها جمعية الخلافة التي ظهرت في مصر، والتي كانت ترشح الملك فؤاد لهذا المنصب، ومنها كذلك أن علي عبد الرازق كتب هذا الكتاب في إطار المنظور السياسي لحزب الأحرار الدستوريين، فإننا نعتقد أن هذه المعطيات الواقعية رغم كونها تشكل أداة مساعدة في تفسير بعض أرائه، لا تمنعه من امتلاك حضور قوي الأن في الوطن العربي، فهو يتمم كثيراً من أحاديثنا اليوم عن الديمقراطية، ويقف ليواجه المبشرين الجدد بكونية الإمام وجاهلية القرن العشرين). (كمال عبد اللطيف، ٢٠٠٦، ص٨١).

ب- الجانب السياسي والثقافي في محنة مصطفى عبد الرازق:

في العصور الحديثة انطلقت ثورتان جبارتان كانت لهما تأثيرات في غاية الأهمية على الأفراد والمجتمعات على شتى الصُعُد، السياسية والاقتصادية والثقافية وسواها. ومن بين أهم تأثيراتهما وعواقبهما اهتمامهما بحرية الإنسان الفكرية وحقه في الإفصاح عن آرائه ومعتقداته، هما الثورة الأميركية ١٧٦٥- ١٧٨٣ والثورة الفرنسية ١٧٨٩- ١٧٩٩. ولم تقتصر تأثيرات هاتين الثورتين على البلدين اللذين انطلقتا فيهما، بل تجاوزتا حدود بلديهما وانتشرت مبادئهما الداعية إلى حرية الفكر لتناسب متغلغلة في شتى المجتمعات والثقافات، ومن بينها الإمبراطورية العثمانية والمجتمعات التي كانت تخضع لنفوذها. وألغيت الخلافة العثمانية في ٣مارس ١٩٢٤، بمرسوم من الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، واستبدلت الخلافة العثمانية بجمهورية تركيا، وخلع عبد المجيد الثاني أخر خليفة عثماني، فقد كان منصب الخليفة هو زعيماً للمسلمين جميعاً في أنحاء العالم، وقد أثار هذا الاعلان ردود فعل قوية في الدول المسلمة وأثارت جدل ساخن في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

(عندما قام مصطفى كمال بصراحته المعروفة ، فأدلى بأسباب إزالتها قائلا بأن الخلافة إنما أدت إلى خراب الشعب التركي الذي أفنى قواه عبثاً في سبيل مثل أعلى لم يكن لمصلحته الوطنية ، كما لم يكن ممكن التحقيق بحد ذاته . فالخلافة هي جوهرياً أمر

سياسي؛ وان ما نتج عن محاولة جعلها أمراً روحياً لبرهان على ذلك ، إذ أصبح الخليفة مركز تجمع للعناصر المستاءة فإما أن يكون الخليفة رئيساً للدولة أو لا يكون) (البرت حوراني، ب ت،ص٢٢٥) فكان كمال أتاتورك صريحاً مع شعبه وقام بمصلحة شعبه وأعترف بفشل تجربة الخلافة الإسلامية، وقد قام بتأسيسه سنة ١٩٢٤ للجمهورية التركية العلمانية، في حينها حدث رعب في العقل الجمعي المهيكل لقرون طويلة على قضية الخلافة الإسلامية، وأرتعب العقل الجمعي والمثقفين والمفكرين أنذك وذلك كيف تدبر الامور بدون خليفة، مما أثار طمع الملوك والحكام لاستغلال هذا الفراغ المرعب في الامة الإسلامية.

(أصدرت الجمعية الوطنية التركية الكبرى بياناً شبه رسمي لتبرير قرارها هذا، وضعه فريق من الفقهاء ، ونشر بالعربية ، كما نشر بالتركية بعنوان الخلافة وسلطة الأمة و يعترف البيان بشرعية الخلافة ، لكنه يقول بأنها لا تقوم إلا إذا توافرت شروط معينة . فالخليفة يجب أن يكون متصفاً بأوصاف معينة ، وأن يختار وينصب من قبل الشعب، إذ ان السيادة للأمة الإسلامية بكاملها . لكن هذه الشروط لم تتوافر إلا في الخلفاء الأربعة الأول . لذلك كان كل من عداهم من الخلفاء خلفاء بالاسم فقط . لكن هذا لا يعني أن الأمة الإسلامية بقيت بدون سلطة شرعية . فعندما لا يكون لها خليفة ، تستطيع أن تختار بنفسها نوعاً آخر من الحكم وتتخذ ما تراه مناسباً من الترتيبات لتأمين حكم عادل وشرعي فيها. إلا ان نوع الحكم الذي تختاره يتوقف على حاجات العصر ولا شك أن جمعية وطنية يكون واجبها المقدس تأمين خير البلاد، لأفضل في العصر الحديث من سلطان لا هم له إلا الاحتفاظ وقد كان منطق هذا البيان من شأنه أن يبرر، لا تسوية ١٩٢٢، بل خطوة ١٩٢٤ الحاسمة، وبعد زوال الخلافة، ولا يمكنه أن يكون رئيساً للدولة، إذ ليس بالإمكان اليوم وجود دولة مسلمة متحدة لقد استفظع المسلمون المحافظون هذه الأقوال في بادئ الأمر) (البرت حوراني، ب ت، ص٢٢٦) وحاولوا استغلال غياب الخلافة منهم على سبيل المثال الشريف الحسين في الحجاز وأمان الله الملك في بلاد الافغان، والملك فؤاد في مصر، جميعهم اشتغلوا على استغلال فرصة ألغاء الخلافة في تركيا، وتمنوا أن تكون لهم ولذريتهم من بعدهم، وأفضل من أستغل فكرة الخلافة هو الملك فاروق، عندما ثقف لموضوع الخلافة، أذ دعاة الى مؤتمر كبير ومن ضمنهم محمد رشيد رضا الذي تكلم عن ضرورة الخلافة واقامة الخلافة ضرورة على المسلمين.(يريد السيد محمد رشيد رضا أن يجد في السنة دليلاً على وجوب الخلافة فإنه نقل عن سعد الدين التفتازاني، في المقاصد ما استدل به على وجوب الإمامة، ولم يكن من بين تلك الأدلة بالضرورة شيء من كتاب الله ولا من سنة رسول الله (ﷺ) فقام السيد رشيد يعترض على السعد، بأنه قد غفل هو وأمثاله عن الاستدلال على نصب الإمام بالأحاديث

الصحيحة الواردة في التزام جماعة المسلمين وإمامهم، وفي بعضها التصريح بأن من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، وسيأتي حديث حذيفة المتفق عليه، وفيه قوله (عليه الصلاة والسلام) له: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)(علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٢٨)

ولكنهم عندما فكروا بالموضوع ، لقد وصلوا إلى نتائج لم تختلف كثيراً عنها . ففي ١٩٢٦، عقد فريق من علماء الدين المصريين مجمع الخلافة في القاهرة برئاسة شيخ الأزهر وذلك لاحترام الناس وثقت الشعوب الإسلامية بمشايخ الأزهر فأكد هذا المجمع من جديد، النظرة التقليدية في الخلافة: وأعطاها الشرعية الكاملة، بل بوجوبها، لأن عدداً من الفرائض الشرعية تتوقف عليها، والأحكام الشرعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكثير من الحدود الإسلامية، ولكي تكون أصيلة، ينبغي أن تتمتع بالسلطة الروحية والزمنية معاً، فإذا انعدمت هاتان السلطتان لم يكن للخلافة وجود بالفعل، واقع الحال في الوقت الحاضر، لذلك كان كل ما يمكن القيام به الآن عقد اجتماعات متتابعة للنظر في الأمر، حتى يحين الوقت المناسب، وقد أضاف أحد المندوبين إلى ذلك أمله في أن يكون من الممكن، عندما يحين الوقت، أن ينتخب الخليفة من قبل هيئة تمثيلية إسلامية (البرت حوراني، ب ت، ص٢٢٦).

وبالإضافة على ذلك كانت الإمة الإسلامية فترة حركة فكرية كبيرة (فقد كانت تلك الفترة هي فترة صراع التيارات الفكرية المختلفة، وكان أقوى تيارين متناقضين عنيفين، هما تيار الفكر الغيبي ويمثله دعاة الخلافة الإسلامية، والتي تقوم على أساس أن يجتمع العلماء الموجودون في القطر المصري، فينتخبون الملك فؤاد، ويبايعونه خليفة للمسلمين، ومن الطبيعي ان يدعم الملك فؤاد هذه الفكرة لسببين، الأول . انه سيكتسب تلك المهابة بين ملوك العالم الإسلامي وشعوبه ما يكتسبه عادة خليفة المسلمين حتى ولو من الناحية النظرية . اما السبب الثاني – فهو استغلال هذا المنصب الديني في توطيد سلطته الزمنية في مصر على حساب الدستور متمثلا في ذلك بالسلطان عبد الحميد) (هشام جعيط، ٢٠٠٠، ص١٤٥).

وبدأ رجال الدولة و القصر يبثون الاشاعات والدعوة الى هذه الخلافة سرا بين رجال الدين من كبار الأزهر ومدرسيه، فكانوا يسافرون الى جميع مدن مصر التي يمكن ان تقام فيها اجتماعات لرجال الدين ثم بالتدريج بدأت تتكون جماعات في تلك المدن أطلق عليها اسم لجان الخلافة . ووجد رجال الأزهر في هذه الفكرة وسيلة لتدعيم مركزهم الديني وعلا نجمهم باعتبارهم الذين ينتخبون الخليفة فاتفقت مصالحهم مع القصر، وكان الطبيعي أن يعارض هذه الفكرة اصحاب الفكر المستنير والمثقفين أو بمعنى آخر يقف في وجه هذا التيار تيار آخر هو الفكر العقلي الذين يرون الحكم شيء والدين شيء آخر منفصل، وكان يتزعم هذا التيار لطفى السيد وحسين هيكل والشيخ علي عبد الرازق.(هشام جعيط، ٢٠٠٠، ص١٤٥)

ثانيًا: آراء علي عبد الرازق الفكرية:

علي عبد الرازق وجد العرب المسلمين تعود فكرهم على فكرة وجود حاكم أعلى أو خليفة يجمع في قبضته السلطتين الدينية والدنيوية أي الروحية والسياسية، وهذا الفكر القديم من عهد الرسول محمد (ﷺ) ترسخ بفهم المسلمين، وجاء بعده الصحابة وبعد ذلك حكم الامويين والعباسيين وكل من جاء بعدهم، وحتى الدولة العثمانية التي حكمت طيلة ثماني قرون باسم الدين والخلافة الإسلامية، وكان هذا الفكر صبغة دينية للحاكم السياسي، فالعقل الجمعي الإسلامي تهيكل على هذا الأساس على وجود حاكم أعلى يجمع في قبضته الحيزين الديني والدنيوي، فالعقل الجمعي لقرون هكذا اعتاد العقل الجمعي.

إن كتاب الإسلام وأصول الحكم لا يمكن فهمه بدون أن نرجع الى الفترة السياسية المحيطة بالكاتب من قبيل فظهر كتاب الشيخ على عبد الرازق وهو الإسلام وأصول الحكم وفيه يقرر ان الإسلام لم يوضح نظاما معينا للحكومة ولم يضع ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا أو يجب أن يحكموا بمقتضاه بل ترك لنا مطلق الحرية في أن ننظم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد فيها مع مراعاة تطورنا الاجتماعي ومقتضيات الزمن، وتحدث عن فكرته في الخلافة فهي انها ليست نظاما دينيا والقرآن لم يأمر بها ولم يشر أليها، وأن الدين الإسلامي بريء من نظام الخلافة بالأخص من الاهواء التي عصفت به وعملت كثيرا على تأخير المسلمين في سيرهم نحو التقدم، سواء من الناحية الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية فلقد شلت الخلافة كل تطور في شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة، وخصوصا بسبب العسف الذي أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية، فمن الظلم نجد تطور العلوم قديماً وتطور الترجمات وخاصتاً الكتب اليونانية ولم نجد أي كتاب ناضج عن السياسة ونظام الخلافة واصل نظام الخلافة ومن الظاهر كانت جميع الكتب السياسية ممنوعة، وأما كتب التي كانت موجودة عن العلوم السياسة والاجتماعية فانهم قد صاغوها في خير قالب يتفق مع مصالحهم انطلقت أبواق الدعاية من القصر الملك فؤاد تهاجم الشيخ على عبد الرازق وكل ما يمثله وتقرر محاكمته امام هيئة من كبار العلماء بمقتضى المادة ١٠١من قانون الأزهر باعتبار ان ما كتبه ونشره يعتبر أمرا يتنافى مع كرامة الهيئة التي ينتمي اليها هيئة العلماء ثم عقدت هيئة كبار العلماء فعلا جلسة حاكمت فيها الشيخ على عبد الرازق وقضت بإخراجه من زمرة مع العلماء، وذلك لأنه كشف مخططاتهم وزيف ما يدعون به (هشام جعيط، ٢٠٠٠، ١٤٥)

ثم يستنتج علي عبد الرازق من خلال بحثه (أن المؤثر الذي طبع الأمة العربية بطابع لا يمحى مؤلف من عنصرين قويين هما الدين والسياسة ولا سبيل الى فهم التاريخ الإسلامي الا اذا وضحت مسألة الدين والسياسة توضيح كافي وبصرف النظر عما كان في صفحات

هذا الكتاب سواء كان مع الدين أو مخالفا له، وقد وضع علي عبد الرازق كتابه هذا إسهاماً منه في أن يعالج النص موضوع الخلافة، أصلها وتطورها، وعند عرضه لتطور أصول الحكم في الإسلام، يقيم تمييزا فاصلا بين النبوة والممارسة السياسية، ويدافع على ضرورة الاحتكام في مجال السياسة إلى ما يسميه بعبارة قوية وواضحة أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد السياسة)، (كمال عبد اللطيف، ٢٠٠٦، ص٨٠)

وينقسم الكتاب إلى ثلاث محاور أو فصول: الأول يتكلم على الخلافة الإسلامية، والثاني: يتكلم عن الحكومة والإسلام، أما الثالث: فيدور حول الخلافة والحكومة في التأريخ.

وقد تبنى الشيخ علي عبد الرازق (منهجاً تفسيرياً جديداً حين استشهد بعدد من آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد (ﷺ) المعروفة ليثبت أن النبي (ﷺ) كان له سلطة النبوة لا سلطة الملك أو الخلافة أو السلطان وأنه وحدة دينية لا دولة سياسية والذي يبدوا لي أن فكرة علي عبد الرازق تتلخص في رأيه أن التشريع الإسلامي حيادي فيما يتعلق بالأنظمة السياسية المعينة، أي بمعنى أن المجتمعات المسلمة عنده لها الحرية في أن تختار أي نظام منها نظاماً ملزماً شرعاً، ورأي الشيخ علي عبد الرازق يبدو لي في حقيقته متشابهاً مع الآراء الفقهية التقليدية التي جعلت الإمام أي الحكومة واجبة بالعقل لا بالشرع على حد تعبير الماوردي، هذا مع أن تلك التأويلات وإن لم تكن جديدة) (جاسر عودة، ٢٠١٢، ص٢٧٧)

يبتدأ علي عبد الرازق كتابه بمقدمة يتكلم فيها عن بدايته وكيف خطر له كتابة هذا الكتاب، وخصص الفترة التي كان يكتب فيها الكتاب، عندما كان قاضي، فبحث عن تأريخ القضاء والقضاء هو فرع من فروع الحكومة الإسلامية فلا يمكن دراسة القضاء دون العروج على الحكومة الإسلامية، وأساس الحكم هي الخلافة والإمامة العظمى.

ويسترسل الشيخ علي عبد الرازق بأنه وضع أساس وأثار أسأله مهمة تحتاج الى بحوث عدة فأنه وضع أساس للباحثين لكي يبحثوا عن حقيقة الحكومة الإسلامية، ويحمد الله ويثنوا عليه ويختمها بأية قرآنية من سورة البقرة.

الكتاب الأول: الخلافة والإسلام، الباب الأول الخلافة وطبيعتها

يبدأ بتعريف الخلافة لغتاً واصطلاحاً ويبين معنى قولهم بنيابة الخليفة عن رسول الله (ﷺ) وما حدود النيابة، وهل هم نواب النبي محمد (ﷺ) مختارون من قبل الله كما أختار الله النبي محمد(ﷺ)، وهل هم مكلفون بحفظ الدين والسياسة من قبل الله؟

وتسأل أيضاً عن سبب التسمية بالخليفة، وقارن عن مفهوم الإمام والخليفة وهل جاءت التسمية من مفهوم المفردة الشائع بأنه يخلف رسول الله في أمته؟

وماهي حقوق الخليفة في رأيهم، وذلك هل له الولاية المطلقة أم ولاية خاصة، فالخليفة عندهم له الولاية العامة المطلقة، وعليهم الطاعة التامة لأنه خليفة رسول الله، فمن حقه يقيم

حدود وينفذ شرائع، ويدبر دنياهم ومن وصل للخلافة فأنه فمقامه كمقام رسول الله، فالخليفة هو ظل الله الممدود على عباده في أرضه فله الحق التحكم بمالهم وأنفسهم لأنه الأعلم بدينهم ودنياهم، وليس للخليفة شريك في ولايته على المسلمين وأما وزير والقضاة والجباة هم عمال الخليفة ووكلاء السلطان وتعيينهم وعزلهم حصراً بيد الخليفة ولا سلطة فوق الخليفة، ولكن الخليفة مقيد بالشرع (مصطفى عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٩-١٣)

وأن الخليفة مطالب (أنه مطالب حتما بأن يسلك بالمسلمين سبيلا واحدة معينة من بين شتى السبل . هي سبيل واضحة من غير لبس، ومستقيمة من غير عوج . قد كشف الشرع الشريف عن مبادئها وغاياتها، وأقام فيها أماراتها، ومهد مدارجها، وأنار فجاجها، ووضع فيها منازل للسالكين، ووحد الخطى للسائرين، فما كان لأحد أن يضل فيها ولا يشقى، وما كان لخليفة أن يفرط فيها ولا أن يطغى، هي سبيل الدين الإسلامي التي أقام محمد بوضحها للناس حقبة من الدهر طويلة. هي السبيل التي حددها كتاب الله الكريم وسنة محمد وإجماع المسلمين) (مصطفى عبد الرازق، ٢٠١٢، ص١٣)

ويسترسل علي عبد الرازق بسؤال مهم من أين يستمد الخليفة ولايته؟ أذا كان جوابهم هو يستمد الولاية من الله، وهذا ما يعتقدها سائر الناس، والشعراء تحدثوا بهذا الرأي وأيضاً العلماء والفقهاء خاصتاً في القرن الخامس حيث يستهلون كتبهم بمدح الخليفة وكأنه فوق مقام البشر وكأنه آلهة.

أما الجواب الثاني فهو يستمد الولاية من الأمة، فهم مصدر قوته (ووجه الفرق أن الوكيل يعمل بولاية الموكل وفي خالص حقه أيضا، وقد بطلت أهلية الولاية فينعزل الوكيل . والقاضي لا يعمل بولاية الخليفة وفي حقه، بل بولاية المسلمين وفي حقوقهم، وإنما الخليفة بمنزلة الرسول عنهم، لهذا لم تلحقه | العهدة كالرسول في سائر العقود، والوكيل في النكاح. وإذا كان رسولا كان فعله بمنزلة فعل عامة المسلمين، وولايتهم بعد موت الخليفة باقية، فيبقى القاضي على | ولايته. وهذا بخلاف العزل، فإن الخليفة إذا عزل القاضي أو الوالي ينعزل بعزله ولا ينعزل بموته. لأنه لا ينعزل بعزل الخليفة أيضا حقيقة، بل بعزل العامة لما ذكرنا أن توليته بتولية العامة. والعامة ولوه الاستبدال دلالة، لتعلق مصلحتهم بذلك فكانت ولايته منهم معنى في العزل أيضا. فهو الفرق بين العزل والموت) (مصطفى عبد الرازق، ٢٠١٢،ص٢١).

(يتساءل عبد الرازق عما إذا كان تأسيس النبي لـ المملكة الإسلامية أمراً خارجاً عن حدود رسالته أم جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به أليه، فيجيب باسطاً رأيين في الموضوع؛ فأما أن المملكة النبوية عمل منفصل عن دعوة الإسلام، وخارج عن حدود الرسالة، فذلك رأي لا نعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله، ولا نذكر في كلامهم ما يدل عليه، وهو على

ذلك رأي صالح لأن يذهب إليه، ولا نرى القول به يكون كفراً وإلحاداً، ولا يهولك أن تسمع أن للنبي (ﷺ) عملاً كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة، وأن ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوي الذي لا علاقة له بالرسالة، فذلك القول أن انكرته الأذن لأن التشدق به غير مألوف في لغة المسلمين، فقواعد الإسلام، ومعنى الرسالة، وروح التشريع، وتأريخ النبي محمد (ﷺ)) (عبد الإله بلقزيز، ٢٠١١، ص١٥٨)

أما في الباب الثاني وكان عنوانه حكم الخلافة، طرح سؤال مهم جداً وهو يدور حوله الكتاب وكان سؤال بليغ يعبر عن الظروف القائمة.

هل الخلافة واجبة أم لا؟ (وقد شذ بعض الناس، فقال بعدم وجوب هذا النصب رأسا لا بالعقل ولا بالشرع، منهم الأصم من المعتزلة، وبعض الخوارج" وغيرهم. والواجب عند هؤلاء إنما هو إمضاء أحكام الشرع فإذا تواطأت الأمة على العدل وتنفيذ أحكام الله تعالى لم يحتج إلى إمام ولا يجب نصبه، وهؤلاء محجوجون بالإجماع) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٢٣)

ولديهم على ذلك عدة أدلة:

أولاً. أجماع الصحابة عند تنصيب أبا بكر الصديق بعد وفاة الرسول.

ثانياً. وجوب تنصيب أمام أو خليفة يقود الإمة وذلك لإقامة حدود الله وكالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يدافع علي عبد الرازق بوضوح كبير على دنيوية وتاريخية الفعل السياسي في الإسلام، كما يدافع على ضرورة المشاركة في أنجازه بدون الالتفاف إلى العقيدة الدينية، وفي هذا الإطار يبرز الكاتب أن شرعية الخلفاء الذين تعاقبوا على دولة الإسلام بمن فيهم الخلفاء الأول كانت نسبية، وقد وجد دائما من يعارضها، أن معاينة مختلف تجارب ومراحل الحكم في الإسلام كما تبلورت في التاريخ الحي لا علاقة لها بالرسالة السماوية في أبعادها العقدية والأخلاقية. (كمال عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص٨٠)

يقول الشيخ علي عبد الرازق النظريتين اللتين وضعتا لمعالجة اساس سلطة الخليفة فيقول :

(النظرية الأولى والأوسع انتشاراً تؤكد أن سلطة الخليفة مستمدة من سلطة الله، أما الثانية، فتؤكد انها مستمدة من إرادة الأمة، وكلا النظريتين تستندان إلى مبدأ مشترك، هو أن الاعتراف بسلطة الخليفة أمر واجب ، سواء كانت هذه السلطة مستمدة من المبادئ العقلية أو من نصوص الشريعة، وتأييداً لهذا المبدأ يستشهد أصحابه بمبدأ إجماع الصحابة والتابعين وبعدم إمكان الاستغناء عن الخليفة لإقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية، لكن عبد الرازق يشير إلى إمكان دحض هذه البراهين ببراهين أقوى منها، فالقرآن لم ينص على الخلافة، باستثناء أقوال عامة غامضة تأمر باحترام اولي الأمر، والحديث لم ينص عليها

أيضاً، باستثناء أقوال لا تقل غموضاً عن الأولى في طاعة الإمام، بدون تحديد لمهمة الإمام) (البرت حوراني، ب ت، ص٢٢٦)

لأن الإسلام خاتم الرسالات، والنبي محمد (ﷺ) خاتم الأنبياء، والقرآن الكتاب العربي الذي احكمت آيته ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد حفضه الله من كل زيادة أو نقصان، (ليس فيه كلمة واحدة عن نظام حكم أو إقامة دولة أكد هذا الشيخ علي عبد الرازق في الإسلام وأصول الحكم، وثنى عليه الدكتور محمد أحمد خلف الله في القرآن والدولة، لو كان في الإسلام دولة، كما يدعون اليوم، أما كانت اركان هذه الدولة وأسسها تظهر في القرآن والسنة) (فاروق القاضي، ٢٠١٤، ص١١٥)

ويقول الشيخ علي عبد الرازق، بأنه يقرأ القرآن وهو من الحافظين له، ويقرآ من البداية الى نهايته ولم يجد كلمة واحدة تدل على الحكومة أو الخلافة (إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيديك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر في بين فاتحته وسورة الناس، فترى فيه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شيء من أس هذا الدين (ما فرطنا في الكتب من شيء) [الأنعام: ٣٨]. ثم لا تجد فيه ذكر لتلك الإمامة العامة أو الخلافة. إن في ذلك لمجالاً للمقال) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٢٧)

فيجب أن نتطور مع التطور العلم وقوانين المجتمع يجب أن تتطور (فإذا كان الصادق الأمين في عهده العظيم لليهود وأهل يثرب قد عبر في هذه الوثيقة عن مجموعة مبادئ تصور المسيرة التاريخية من علاقات التجمع القبلي الكمي إلى علاقات المجتمع الحضري الكيفي، إذا كان قائد المدينة وصاحب الرسالة قد لمس هذا البعد التوحيدي منذ ١٤ قرنا، فما أحرانا اليوم بمراعاة المسيرة التاريخية التي طورت المجتمع الحضري الكيفي إلى مجتمع المواطنة، فالمواطنون هم مصدر السلطات دون وساطة أهل حل وعقد، ولا مرجعية غير إرادتهم التي يعبرون عنها من خلال القوانين التي يضعونها ويستطيعون تعديلها عندما لا يجدونها محققة لمصالحهم) (فاروق القاضي، ٢٠١٤، ص١١٦)

أما الباب الثالث فقد تطرق فيه الى الخلافة من الوجهة الاجتماعية، حيث يدعون الى أن الخلافة بالإجماع موجودة في العهد الإسلامي، فيرد عليهم الشيخ علي عبد الرازق بأن من(ادعى الإجماع فهو كاذب، أما دعوى الإجماع في هذه لمسألة فلا نجد مساءًا لقبولها على أي حال، ومحال إذا طالبناهم بالدليل أن ظفروا بدليل، على أننا مثبتون لك فيما يلي أن دعوى الإجماع هنا غير صحيحة لا مسموعة، سواء أرادوا بها إجماع الصحابة وحدهم، أم الصحابة والتابعين، أم علماء المسلمين، أم المسلمين كلهم، بعد أن نمهد لهذا تمهيدا) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٣٤)

وتطرق أيضاً في هذا الباب الى اعتماد الخلافة على القوة والقهر، وبين كيف تقف عروش الخلفاء على جماجم البشر والمقهورين والمضطهدين ومالهم من قوة ألا بما أخذوا من قوة الناس ومالهم من عظمة ألا بما سلب من كرامة الناس ووصف حب الخلافة وتشبث الخليفة بهذا الملك (الخلافة مقام عزيز وغيرة صاحبه عليه شديدة كل شيء يؤخذ بحد السيف ويحمى بحده يكون عزيزا على النفس، لا يهون التسامح فيه، ولا التنازل عن شيء منه. وناهيك بمقام السيادة والسلطان فهر عزيز على النفس، حتى ولو جاء من غير عمل السيف، فإذا جاء من طريق القوة والغلب كانت النفس به أشد تعلقا، وفي الدفاع عنه أشد تفانيا، وكانت غيرتها عليه أكثر من الغيرة على المال والحرم، وولعها به فوق الولع بكل ما في الدنيا من خيرات ونعم) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٤٢) ويصف حب الخلافة يصل بالخليفة الى الاستبداد والظلم ويصل بهم الى أراقة الدماء الزكية والمقدسة لكي يبقى سلطانهم مثلما فعل يزيد بن معاوية لقتله ابن بنت رسول الله (ﷺ) الحسين بن علي بن ابي طالب (عليه السلام) وهشام بن عبد الملك قتل زيد بن علي وكيف فعل عبد الملك بن مروان عندما استحل بيت الله وعند تولية بني العباس ظلموا اضعاف ظلم بني امية والتأريخ زاخر بكثير من الفقهاء والعلماء قتلوا لمجرد أن الخليفة أحس بتهديد خلافته أو اختلافهم في الرأي معه أو لكي يثبت سلطانه من هنا نشأ(الضغط الملوكي على حرية العلم، واستبداد الملوك بمعاهد العليم، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ولا شك أن علم السياسة هو من أخطر الملك، بما يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلى آخره، ذلك كان حتما على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس. العلوم على ذلك تأويل ما يلاحظ من قصور النهضة الإسلامية في فروع السياسة، وخلو حركة المسلمين العلمية من مباحثها، ونكوص العلماء عن التعرض لها، على النحو الذي يليق بذكائهم، وعلى النحو الذي تعرضوا به لبقية العلوم) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٤٤) مع ذلك بقى العلم لم يمت رغم هذا الضغط الخانق والعجب أن هذا العلم يتسرب من خلال ذلك الضغط.

يعد ذلك يعود الشيخ علي عبد الرازق الى تفنيد أجماع الأمة على الخلافة وقسم أجماع الأمة الى أجماعاً سكوتياً، وأجماعاً صريحاً(لو ثبت عندنا أن الأمة في كل عصر سكتت على بيعة الإمامة، فكان ذلك إجماعا سكوتيا، بل لو ثبت أن الأمة بجملتها وتفصيلها قد اشتركت بالفعل في كل عصر في بيعة الإمامة واعترفت بها. فكان ذلك إجماعا صريحا، لو نقل إلينا لأنكرنا أن يكون إجماعا حقيقيا، ولرفضنا أن نستخلص منه حكما شرعيا، ذلك وأن نتخذه حجة في الدين) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٤٦)

ويعطي مثال على ذلك قصة يزيد كيف كانت تؤخذ البيعة له، ويغتصب الإقرار بالخلافة، فنفس الموقف حصل مع فيصل بن علي بن حسين وهو أبن أحد اشراف العرب، وهو أحد الذين ساعدوا الحلفاء في الحرب الكبرى، وقد أكرمه التحالف، فعينوه ملكاً على الشام، ولم يستقر بها حتى فرنسا هجمت على الشام وولى هارباً الى انجلترا تاركاً ملكه وعرشه، ومن هناك أرجعوه ملك على العراق، وزعم الإنكليز أنه تم انتخابه بالإجماع فهو أجماع يزيد بن معاوية (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٤٦) يستنتج علي عبد الرازق بأن الخلافة كانت نقمة على الإسلام (فإنما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد، وربما بسطنا لك ذلك بعد، أما الآن فحسبنا أن نكشف لك عن الواقع المحسوس لتؤمن بأن ديننا غني عن تلك الخلافة الفقهية، ودنيانا كذلك) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٥١)

وينتقل بقوة ويقرر بأن لا حاجة الدين والدنيا إلى الخلافة، وهنا يذكر ابن خلدون كيف وصف الخلافة وتحولها الى عصبية العرب، وفناء جيلهم وتلاشي ملكهم، فيقول له هل علمت أن الخليفة اضاع البلاد والعباد وأخذت أرض المسلمين في منتصف القرن الثالث الهجري بتناقص أطرافها، واما بالنسبة الى الدين لم يكن في أحسن حال في مقر الخلافة حيث ابتلي الدين بأناس بعيدون جداً عن التعاليم الإسلامية (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٥١)؛ لأن التأريخ زاخر بخلفاء سواء في الدولة الاموية او العباسية أو العثمانية لم يكونوا ملتزمون بأوامر الله ولم ينتهوا مما نهى الله عليه، واعتاد العقل الجمعي على هذا الوضع رغم عدم التزام الخلفاء بحقيقة الإسلام، ووجود خروقات من قبل الخلفاء وانحرافات عن المبادئ الإسلامية التي جاء بها القرآن، بالنتيجة العقل الجمعي هكذا تهيكل على الانقياد تحت راية خليفة يدعي هو خليفة الله في الارض.

وأما في الكتاب الثاني، الباب الأول، فتناول به نظام الحكم في عصر النبوة.

(ليست الخلافة إذن جزءاً ضرورياً من الدين الإسلامي . لكن كيف نشأت وكيف توصل المسلمون إلى اعتبار وجودها واجباً ؟ يتناول عبد الرازق السؤال الأول بالتفحص عن الحالة السياسية في زمن النبي . فيقرر ، أولا ، أنه لم تكن هناك أي دلائل واضحة على وجود أي نوع من أنواع الحكم المنظم طيلة حياة النبي يترك القضية بكاملها غامضة . لذلك علينا أن نحاول معرفة موقف النبي نفسه من إقامة دولة. على هذا ، هنالك ثلاثة أجوبة تقليدية : الأول القول بوجوب التمييز بين دور محمد كنبي ، وبين أفعاله كزعيم سياسي ومؤسس لملك زمني . وهذا القول لا يمكن دحضه ، لأن له بعض التأييد) (البرت حوراني، ب ت، ص٢٢٩).

يعرج الشيخ علي عبد الرازق عل القضاء وهل ولى الرسول محمد (ﷺ) قضاة، وصعوبة البحث عن نظام القضاء في عصر النبوة

فقد بحث الشيخ علي عبد الرازق عن الروايات التي تدل بتعيين القضاة من قبل النبي محمد (ﷺ) إلى الأمصار، ووجد هناك كثير من الروايات المتشابهة ولكن مضمونها مختلف حيث وجد رواية بأن النبي قام بتولية الإمام علي الى اليمن قاضياً، ورواية أخرى بأن بعثه فاتحاً، ومرة بأنه أرسله النبي ليقبض الخمس، وهكذا ايضاً نجد في رواية معاذ بن جبل، فتلك الروايات المختلفة، فيقول الشيخ علي عبد الرازق لا يسعني أن أستنتج منها أحوال القضاة في زمن النبي (ﷺ) (البرت حوراني، ب ت، ص٥٨-٦٠)، (وإن البحث العميق فيما كان عليه القضاء زمن النبي ﷺ، إطاعة التفكير في ذلك، وحسن التفهم لما وصل إلينا متصلاً بهذا الموضوع من الأحاديث والأخبار، كل أولئك يدفعنا إلى البحث بوجه عام في نظام الحكومة الإسلامية أيام النبي ﷺ، وفي كيفية تدبير ذلك الملك الإسلامي، إن ساغ لنا بحق أن نسمي ما فتح الله لنبيه من البلاد دولة وملكا) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٦٣)، بعدها ينتقل الشيخ علي عبد الرازق في الباب الثاني الى الرسالة والحكم وأثار تساءل جديد هل كان النبي محمد(ﷺ) ملكاً (أنت تعلم أن الرسالة غير الملك، وأنه ليس بينهما شيء من التلازم بوجه من الوجوه، وأن الرسالة مقام والملك مقام آخر، فكم من ملك ليس نبيا ولا سولاً، وكم الله جل شأنه من رسل لم يكونوا ملوكا، بل إن أكثر من عرفنا من الرسل إنما كانوا رسلاً فحسب، ولقد كان عيسى ابن مريم عليه السلام، رسول الدعوة المسيحية، وزعيم المسيحيين، وكان مع هذا يدعو إلى الإذعان لقيصر، ويؤمن بسلطانه، وهو الذي أرسل بين أتباعه تلك الكلمة البالغة «أعطوا إذا، ما لقيصر لقيصر وما الله الله»، وكان يوسف بن يعقوب عليه السلام، عاملاً من العمال، في دولة الريان بن الوليد، فرعون مصر، ومن بعده كان عاملاً لقابوس بن مصعب، ولا نعرف في تاريخ الرسل من جمع الله له بين الرسالة والملك إلا قليلاً) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص٧٠).

كانت دعوة الشيخ عبد الرازق هي عينها الدعوة العلمانية، حيث هكذا في أوربا عندما جاءت ردت فعل على الكنيسة، هكذا كانت دعواهم أن الدين في جوهره علاقة روحية تنظم علاقة الانسان مع ربه وخالقه أما علاقة الانسان بأخيه الإنسان هذه تحكمها العلمانية، هذه الفكرة الجوهرية التي طرحها الشيخ عبد الرازق في كتابه الإسلام وأصول الحكم.

ثم يدلي الشيخ علي عبد الرازق برأيه الخاص، وهذا ما يشكل محور الكتاب وأصله ، فيقول ببساطة كلية، (ان محمداً لم يكن له أي وظيفة أخرى ولم يرسل لممارسة أي سلطة غير وظيفة النبي الداعي إلى الحق ، ولم يرسل لممارسة أي سلطة سياسية، وإنه لم يمارس بالواقع مثل هذه السلطة، فالرسالة النبوية روحية صرف . وهنا يقول، قد يتناول الرسول من

سياسة الأمة مثل ما يتناول الملوك، ولكن للرسول وحده وظيفة لا شريك له فيها، من وظيفته أيضاً أن يتصل بالأرواح التي في الأجساد ، وينزع الحجب ليطلع على القلوب التي في الصدور له بل عليه أن يشق عن قلوب أتباعه ليصل إلى مجامع الحب والضغينة ومنابت الحسنة والسيئة ومجاري الخواطر ومكامن الوساوس ومنابع النيات ومستودع الأخلاق، الرسالة تقتضي لصاحبها ، وهي كما ترى وفوق ما ترى، حق الاتصال بكل نفس اتصال رعاية وتدبير وحق التصريف لكل قلب تصريفاً غير محدود) (البرت حوراني، ب ت، ص٢٢٨).

أما بخصوص الدولة التي قامها رسول الله (ﷺ) الجهاد والى أخره فهذه الأمور التي قام بها رسول الله ليست من جوهر الدين بل هي أمور أما أملتها الظروف نشر الدين تطلب في الدخول تلك المعركة والجهاد أو نشر الدين تطلب بناء دولة في المدينة لينقل السلطة فيها، أو لأجل أغراض دينية أو اغراض دنيوية يعني بحثاً عن الملك قد يكون بالمعنى الايجابي لتحقيق غايات النبي من خلال الملك (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص١٠٠-١٠١).

أما الكتاب الثالث، وكان عنوانه الخلافة والحكومة في التأريخ، وتطرق في الباب الأول، الى الوحدة الدينية والعربية، ويبين في هذا الباب بأن وحدة الأمة لا تقم على وحدة اللغة وأن الإسلام لم يعترف بأي فضل عربي على أعجمي ألا بالتقوى، وكما دعا الرسول محمد (ﷺ) كل الأمم والقبائل للإسلام، وأن القبائل كانت جميعها منضوية تحت راية رسول الله (ﷺ) وحَدهم الإسلام وجمع كلمتهم، ولكنهم بعد وفاة النبي تفرقوا كل يريد الخلافة له

ويقول أن كل ما حدث في زمن رسول الله وزمن الصحابة الأوائل الذين جاءُ بعده كأبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والإمام علي عليه السلام كانت الخلافة لأغراض دنيوية لأن في جوهر الدين لا يوجد تمايز بين هاتين السلطتين وعندما يقول الشيخ لأغراض دنيوية ليست بالمعنى السلبي، وانما يريد أن يقول هي ليست شيء جوهري من الدين وبالتالي هذا الذي اعتادوا عليه قرون طويلة وعديدة أن هناك خلافة كما يقول الماوردي وغيرهم واجبهم حراسة الدين وسياسة اي الدنيا، يرد الشيخ علي عبد الرازق الدين في جوهره قضايا روحية فقط، وعندما يدخل في الشأن السياسي ليس يعني أن الدين يتضمن القضايا السياسية، بل هو خرج الى حيز آخر فلا تقولوا لنا أننا نريد أن نعيد الخلافة .(كان من مصلحة السلاطين أن يروجوا ذلك الخطأ بين الناس، حتى يتخذوا من الدين دروعا تحمي عروشهم، وتذود الخارجين عليهم، وما زالوا يعملون على ذلك، من طرق شتى – وما أكثر تلك الطرق لو تنبه لها الباحثون – حتى أفهموا ن طاعة الأئمة من طاعة الله، وعصيانهم من عصيان الله، ثم ما كان الخلفاء ليكتفوا بذلك، ولا ليرضوا بما رضي أبو بكر، ولا ليغضبوا مما غضب منه، بل جعلوا السلطان خليفة الله في أرضه، وظله الم مدود على

عباده . سبحان الله وتعالى عما يشركون. ثم إذا الخلافة قد أصبحت تلصق بالمباحث الدينية، وصارت جزءا من عقائد التوحيد، يدرسه المسلم مع صفات الله تعالى وصفات رسله الكرام، ويلقنه كما يلقن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص١٣٦) أصبحت الخلافة ركن أساسي في الإسلام واطاعة الخليفة مع اطاعة الله ورسول الله، مثل حديث عن النبي محمد (ﷺ)(ومن مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية)(ابن طاووس، ١٩٩٧، ج٢، ص٢٥٢) وحديث أخر يذكر عن النبي محمد(ﷺ)(من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية) (النيسابوري، ب ت، ص١٤٧٨) طبعا بغض النظر عن التزام الحاكم بالتعاليم الدينية أم لا، بغض النظر عن مدى حقيقة وواقعية التزام هذا الحاكم بالتعاليم الدينية، والعقل الجمعي والنخب أخذوا بالبحث عن خليفة بغض النظر أين كان وفي أي مكان يكون مركزها، ولكن هناك عالم ازهري سوف يأتي بفكر مغاير صادم أكثر من صدمة ألغاء الخلافة، وقال(لا خلافة في الدين والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عز وقوة. والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة. وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهي عنها، وإنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد السياسة) (علي عبد الرازق، ٢٠١٢، ص١٣٧).

إن الشيخ علي عبد الرازق سوف يأتي إلى أس الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية وسيلغيه وسيعود لا إلى خلافة العثمانية ولا العباسية ولا الاموية وانما يعود الى خلافة النبي ﷺ ويعيد قرأت دولة رسول الله قراءة أخرى، ولذلك هو أخذ صدى لأنه صدر الكتاب، من شيخ أزهري يحضا برتبة العالمية فيقول أن الدين في جوهره هو رسالة روحية، ويقول أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عندما جاء بوصفه نبي يدعوا الناس ويقول للناس هناك طريقتين هدى وظلال والإسلام والكفر فمن شاء أن يؤمن أو يكفر، والنتيجة أنتم تراهنون على ورقة خاسرة لأنه الأس المعرفي والأس الديني الذي تنطلقون منه لأعاده الخلافة هو غير موجود في القرآن ولا موجود صريح في السنة النبوية.

مصادر البحث:

القرآن الكريم.

- ابن طاووس (١٩٩٧)، الإقبال بالأعمال الحسنة، ج٢، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، المكتب الاعلام الإسلامي الناشر، ط٢.
- البرت حوراني (ب. ت)، الفكر العربي في عصر النهضة، دار النهار للنشر، بيروت – لبنان.

- جاسر عودة (٢٠١٢)، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي رؤية منظومية، المعهد العالمي الفكري الإسلامي، الولايات المتحدة الامريكية.
- علي عبد الرازق (٢٠١٢)، الإسلام واصول الحكم، دار الكتاب المصري، تقديم عمار علي حسين، مصر.
- عبد الإله بلقزيز (٢٠١١)، من الاصلاح إلى النهضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- فاروق القاضي (٢٠١٤)، من أجل المواطنة الحقة والسلم الاجتماعي العلمانية هي الحل، دار العين للنشر، ط٢، مصر.
- كمال عبد اللطيف (٢٠٠٦)، التفكير في العلمانية، رؤية للنشر والتوزيع، مصر.
- هشام جعيط (٢٠٠٠)، أزمة الثقافة الإسلامية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، ط١.
- النيسابوري (ب. ت)، صحيح مسلم، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.